

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 485 إليه قبل تزويج زوج آخر أو بعده ، وأيضاً فهذا قول جمهور الصحابة رضي الله

عنهم . .

2733 قال أحمد هذا قول عمر ، وعلي ، وأبي ، ومعاذ ، وعمران بن حصين رضي الله عنهم . .  
2734 ورواه ابن المنذر أيضاً عن زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، ومن جهة القياس أن  
الزوج الثاني لا يحتاج إليه في إباحتها للأول ، فوجب أن لا يؤثر في عدد الطلاق ، أشبه وطء  
السيد أو الزوج الثالث أو الرابع ( والرواية الثانية ) تعود إليه بطلاق ثلاث ، فنكاح  
الثاني هدم الطلاق الأول . .

2735 وهذا قول ابن عمر ، وابن عباس رضي الله عنهما ، قال أحمد : روي عن ابن عباس وابن  
عمر رضي الله عنهم : نكاح جديد وطلاق جديد ، لأن نكاح الثاني إما أن يكون تأثيره في رفع  
التحريم والعدد ، أو في رفع التحريم فقط ، لا جائز أن يؤثر في رفع التحريم فقط ، لأنه  
يلزم أن يرفع الثالثة ، إذ التحريم تعلق بها ، فلزم أن يكون تأثيره في رفعهما جميعاً ،  
فإذا طلقها واحدة أو اثنتين فالعدد موجود فيرفعه ، وأجيب بأنه يهدم التحريم المتعلق  
بالثلاث ، ولا تحريم فيما دون الثلاث ، وعن قول ابن عمر ، وابن عباس ، بأن أقوال الصحابة  
على قاعدتنا إذا اختلفت كانت كدليلين متعارضين ، وإذاً يصار إلى الترجيح ، ولا شك أن  
قول الأولين أرجح ، والقاضي حمل قول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما ، على ما إذا كان  
بعد طلاق ثلاث ، وجعل المسألة اتفاقية من الصحابة ، والله أعلم . .

قال : وإن كان المطلق عبداً فطلق اثنتين لم تحل له زوجته حتى تنكح زوجاً غيره ، سواء  
كانت الزوجة حرة أو مملوكة ، لأن الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء . .

ش : لما ذكر أن الزوج إذا طلق امرأته أقل من ثلاث أنها تعود إليه على ما بقي من  
طلاقها ، فإطلاق هذا شامل للحر والعبد ، فأراد أن يخرج العبد ويقول : إن نهاية ما يملكه  
طلقتان ، وإن كان تحته حرة ، وأن ملك الثلاث مختص بالحر ، وإن كان تحته أمة ، فالطلاق  
معتبر بالرجال ، هذا أنص الروايتين وأشهرهما عن الإمام ، وعليه الأصحاب ، لظاهر قول الله  
تعالى : 19 ( { الطلاق مرتان } ) الآية إلى : 19 ( { فإن طلقها } ) فجعل للزوج أن يطلق  
ثلاثاً ، والمراد به الحر ، بدليل : 19 ( { ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً } )  
( الآية ، والأخذ إنما يصح من الحر ، لا يقال : الآية إنما وردت في الحرة ، بدليل : 19 ( {  
فلا جناح عليهما فيما افتدت به } ) قيل : الأمة يصح الإفتداء منها بإذن سيدها ، وفي هذا  
الإستدلال نظر ، ( أما أوّلاً ) فلأن الله سبحانه قال للحرة الرشيدة ، دون الأمة ، وإذا كان

للحرة فلا نزاع أن الحر الذي تحته حرة يملك ثلاثاً ، ( وأما ثانياً ) فلو سلم أن الأمة  
داخلة في هذا فلا نسلم أن المراد من قوله : 19 ( { ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن }  
( ، لأن العبد يصبح خلعاً ، بل وقبضه لعوضه على المنصوص ، ولو قيل :